EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـسـتـشـارون قـانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

ديسمبر ٢٠٢٢م

لمحة موجزة
بشأن القواعد المنظمة للمشاركة في الدخل

الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم (١٨٧٧) وتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٤٤٣هـ

تمهيد:

إن أسلوب المشاركة في الدخل لا يعد جديداً في المملكة العربية السعودية ونشأ له في المملكة إرث جيد من الممارسة في المشاريع التقنية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ١٤٢٥/٠٤/٠٥هـ.

بذلك فإن هذه النشرة تأتي بلمحة موجزة عن أبرز المفاهيم والأحكام المتصلة بهذه القواعد وما تقدمه من فرص واعدة.

مفاهيم جوهرية في المشاركة في الدخل

هيكلة التعاقد

تعني صناعة التزامات واضحة وقابلة للقياس وممكنة التنفيذ ومتقابلة بين الطرفين، بحيث يظهر بوضوح شديد ما يقدمه كل طرف وما يحصل عليه في مقابل ذلك.

معالجة أبرز المخاطر الرئيسية المتوقعة

إن المشاريع المشتركة بين الجهات الحكومية التنفيذية والقطاع الخاص لا شك تتضمن عدد من المخاطر الرئيسية المتوقعة والتي يجب معالجتها ضمن بنود العقد لزيادة كفاءة المشروع، وبشكل رئيسي يمكن القول أن المشاركة في الدخل لتقديم الخدمات العامة تنطوي على **ما يلي كأبرز المخاطر:**

- مشاركة البيانات مع القطاع الخاص مما يستدعي صياغة بنود محكمة بشأن حفظ ومشاركة البيانات.
- إجراءات المراجعة والرقابة والتي تصنع مؤشرات الأداء الواضحة لقياس الالتزام ومتابعة تنفيذه.
- خطط استمرارية الأعمال وترتيبات التعثر وذلك لما تتعلق به من خدمات عامة يستفيد منها طرف ثالث، وضمان عدم تأثر انتفاعه بأي من حالات التعثر.
- تسوية المنازعات وذلك بخلق آلية فعالة لمعالجة المنازعات من خلال تصنيف للخلافات المحتملة ووضع آلية تتناسب مع حجم ونوع الخلاف وفقاً لتلك التصنيفات، وذلك لضمان عدم تأثر المستفيد من الخدمات العامة من أي خلافات قد تحدث.

معادلة المشاركة في الدخل

تعكس هذه المعادلة دورة المقابل المالي في العقد، بحيث يمكن معرفة آلية احتساب الدخل المتوقع وآلية توزيعه بين طرفي العقد.

حدود ومعايير المشاركة في الدخل

الحدود والمعايير

- ألا تتجاوز مدة العقد (٥) سنوات، وتجوز زيادتها في العقود التي تتطلب طبيعتها ذلك؛ بعد موافقة وزارة المالية، وذلك دون الإخلال بحكم الفقرة (٣) من المادة (**الثالثة**) من القواعد.
- ألا يكون مصدر الدخل الناتج عن العقد مدفوعاً من الدولة بشكل رئيس.
- ألا يتضمن العقد تقديم الدولة للشريك الخاص أي شكل من أشكال الضمان أو الدعم الائتماني المرتبط بمستوى معين لتأمين السلع والخدمات، عدا ضمانات الحد الأدنى من الاستخدام المتعلقة فقط باستخدام الجهة الحكومية (إن وجدت)، دون أن يخل ذلك بحكم الفقرة (٣) من المادة (٥) من القواعد.
- أن تتضمن عملية التعاقد لتأمين السلع والخدمات أياً **مما يأتي**:

١ منح الشريك الخاص بعض الحقوق المعنوية الخاصة بالدولة والمرتبطة بتقديم الخدمات العامة وفقاً للأحكام النظامية ذات العلاقة.من ذلك **حقوق الملكية الفكرية** للجهة الحكومية وفقاً للأنظمة ذات العلاقة.

الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالملكية الفكرية والتي تشرف الهيئة السعودية للملكية الفكرية على تطبيقها.

٢ منح حق انتفاع أو تأجير أو ترخيص لأصول حكومية إلى الشريك الخاص بغرض تمكينه من توفير السلع والخدمات التي يتم تأمينها للجهة الحكومية، وذلك وفقاً للأحكام النظامية ذات العلاقة.

القرارات واللوائح المتصلة بالتصرف بعقارات الدولة والصادرة عن الهيئة العامة لعقارات الدولة.

الانتفاع هو: منح الشريك الخاص حق استغلال الأصل وتحصيل عوائد هذا الاستغلال.

التأجير هو: بيع منفعة الأصل للشريك الخاص للانتفاع به فقط.

الترخيص هو: منح الشريك الخاص الإذن باستعمال الأصل دون استغلاله.

تعد هذه التعريفات اجتهاد في تفسير المعنى المقصود في ضوء ما سبق العمل عليه في المملكة وما ورد في نصوص الأنظمة والتشريعات، وبذلك لا تعد هذه التعريفات هي المقصود الوحيد لما ورد في القواعد.

رحلة المشاركة في الدخل

١ إعداد دراسة الجدوى

يجب أن تتضمن الدراسة المتطلبات الواردة في المادة (٦) من القواعد.

٢ إعداد وثائق المنافسة

يجب أن تتضمن الوثائق المتطلبات الواردة في المادة (٨) من القواعد.

٣ موافقة رئيس الجهة

تكون الموافقة على طرح المشروع وفق أسلوب المشاركة في الدخل ويجوز التفويض بإصدار هذه الموافقة وفقاً للأنظمة.

٤ طرح المنافسة

يتم الطرح من خلال بوابة اعتماد وبأحد أساليب المنافسة الواردة في المادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

٥ التأهيل المسبق

تتم مراعاة أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بهذا الشأن.

٦ موافقة وزارة المالية

الموافقة متعلقة بالمقترح الأولي لمعادلة المشاركة في الدخل الوارد في وثائق المنافسة.

٧ البتّ في المنافسة

صدور قرار رئيس الجهة الحكومية بالموافقة على العرض الفائز وترسية المشروع عليه.

٨ المفاوضات

يجب تشكيل لجنة لإجراء هذه المفاوضات وفق أحكام الفقرة (١١/٤) من القواعد.

٩ استقبال العروض وتقييمها

تتم مراعاة أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بهذا الشأن.

١٠ التعاقد

يجب أن يتضمن العقد المتطلبات الواردة في المادة (١٥) من القواعد.

قد تشترط الجهة في المنافسة أن ينشأ عن التعاقد قيام الشريك الخاص بتأسيس شركة وفق أحكام يتم تحديدها و دون الإخلال بنظام الشركات.

١١ التأهيل اللاحق

تتم مراعاة أحكام نظام المنافسات و المشتريات الحكومية بهذا الشأن في حال عدم تطبيق التأهيل المسبق.

١٢ موافقة وزارة المالية

تكون الموافقة قبل التعاقد وتتعلق الموافقة بثلاثة حالات:

- الموافقة على المقترح النهائي لمعادلة الدخل لصاحب أفضل عرض.
- الموافقة على العقود التي تزيد مدتها عن (١) سنة. أو
- الموافقة على العقود التي يبلغ الدخل المتوقع منها عن (٥)خمسة ملايين ريال سعودي.

١٣ SLA

- توقع الجهة الحكومية بعد التعاقد اتفاقية مستوى الخدمة (**SLA**).
- يجب أن تتضمن الاتفاقية المتطلبات الواردة في الفقرة (٢٤/١) من القواعد.

للتواصل | برج الفيصلية - الطابق ١١ | طريق الملك فهد، الرياض | المملكة العربية السعودية
+٩٦٦ ١١ ٤٨٤ ٧١٧١
info@erlf.com

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الأحكام القانونية المنصوص عليها في القواعد، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية القواعد وأبرز أحكامها، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.